

## «الصندوق الأسود» لقيادة الجيش الجزائري أمام القضاء

هدية دبلوماسية تركية للجزائر بهدف كسب دعمها في الملف الليبي



## تركة ثقيلة

العسكري الذي حكم عليه في قضية واحدة بالسجن ثماني سنوات نافذة. ويرى متابعون للشأن الجزائري أن الرئيس تبون يريد ترتيب الأوراق داخل المؤسسات المهمة، من أجل ضبط الإيقاع على أداء واحد لا سيما أن عددا من كبار الضباط لم يؤيدوه في الانتخابات الرئاسية وسعوا بكل الوسائل من أجل دعم منافسه المرشح عز الدين ميهوبي. ولا يستبعد هؤلاء أن يكون بونوية أحد الأذرع التي استغلها المناوون لتبون في ترتيب الانتخابات الرئاسية لصالح ميهوبي، لولا تدخل قائد صالح في آخر المطاف وحسم دعم الجيش لتبون.

الجنرال الراحل، خاصة أنه أحاط نفسه منذ هيمنته على المؤسسة التي تعد الوجهة الأولى للسلطة في البلاد خاصة بعد تنحي الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، بضباط وقادة موالين له على غرار صهره قائد الناحية العسكرية الثانية السابق الجنرال مفتاح صواب. وأجرى الرئيس تبون تغييرات داخل الجيش، خلال الأسابيع الأخيرة خاصة بعد تثبيت حليفه الجديد قائد أركان الجيش سعيد شقريجة، شملت عددا من الضباط السامين والمناصب الحساسة في المؤسسة العسكرية كان أبرزها إقالة مدير الأمن الداخلي السابق الجنرال واسيني بوعزة وإحالته على القضاء

ونكرت تقارير إعلامية محلية أن قرميط بونوية استحوذ على ملفات مهمة في مبنى قيادة الأركان بعد الإعلان عن وفاة الجنرال قايد صالح وفر بعدها بأسبوع إلى تركيا، ولم تستبعد هذه التقارير أن يكون قد سرب البعض من الوثائق والمعلومات التي كانت بحوزته إلى ناشطين سياسيين ومعارضين للنظام يقيمون في الخارج. ويعد سقوط «الصندوق الأسود» للقيادة السابقة للجيش حلقة جديدة من سلسلة سقوط العديد من الضباط المحسوبين على قايد صالح، مما يبرح إمكانية وجود مخطط داخل السلطة لتصفية التركة التي خلفها

المنصب الذي كان يشغله وأهمية الملفات التي كانت بحوزته. كما يعد فرار بونوية إحدى حلقات فرار متنام لعدد من الضباط السامين إلى خارج البلاد، من بينهم قائد الدرك السابق الجنرال الغالي بلقصر. ويرجح مراقبون أن يكون بونوية وراء تسريب بعض الوثائق التي تحمل معلومات خاصة عن ضباط في المؤسسة عبر شبكات التواصل الاجتماعي، ما يجعل هذا الأمر أحد الأسباب التي جعلت السلطات العليا تتحرك من أجل إعادة الانضباط داخل المؤسسة العسكرية وتحديدها عمّا تصفه بـ«المؤامرات» التي تستهدفها.

تنتظر الأوساط السياسية والمتابعون للشأن الجزائري أن تكشف التحقيقات التي بدأها القضاء العسكري مع ضباط تم تسليمه من تركيا مؤخرا، العديد من الخبايا والملفات على اعتبار أن المتهم كان يشغل منصبا حساسا ومهما، حيث كان السكرتير الشخصي لقائد أركان الجيش الراحل أحمد قايد صالح، ما مكّنه من الاطلاع على العديد من الملفات والأسرار المتعلقة بالمؤسسة العسكرية وبأمن البلاد.

## صابر بليدي

تبون مع نظيره التركي رجب طيب أردوغان طلب فيه تسليم الضباط.

ولم يتأخر عرض الضباط على القضاء العسكري استعدادا لمحاكمته بتهمة ثقيلة، خاصة أنه كان يحمل في حقيبته ملفات في غاية الأهمية تتعلق بالمؤسسة العسكرية. واستحوذ بونوية على ملفات وصفت بـ«المهمة والخطيرة» وفر إلى خارج البلاد إثر وفاة قائد صالح في ديسمبر الماضي. ويوصف بونوية بـ«الصندوق الأسود» لقيادة أركان الجيش وللجنرال الراحل قايد صالح، فضلا عن امتلاكه لشبكة علاقات كبيرة في صفوف ضباط المؤسسة العسكرية، اكتسبها من خلال منصبه في قيادة الأركان واطلاعه الكلي على مختلف الملفات والأسرار. كما كان ضباط سامون في الجيش يعتبرونه المفتاح الرئيسي للمرور إلى قائد الأركان آنذاك.

وأعتبر تسليم السلطات التركية الضباط المطلوب في الجزائر بمثابة هدية دبلوماسية قدمتها أنقرة للجزائر بهدف تحفيزها على اتخاذ موقف دائم لانقرة في ما يتعلق بالأزمة الليبية، أحد القواسم المشتركة بين البلدين، لا سيما بعد ظهور بوادر انزعاج جزائري من الدور التركي المتنامي في المنطقة وبلورتها لمبادرة لحل الصراع مع رفض التدخل العسكري الأجنبي في ليبيا. وأربك فرار المساعد الرئيسي لقائد أركان الجيش السابق موقف المؤسسة العسكرية خاصة تجاه المتعاطفين معها، قياسا برتبته المتواضعة التي لا تعكس

الجزائر - شرع القضاء العسكري في الجزائر، الإثنين، في التحقيق مع ضباط مقرب من رئيس الأركان الراحل أحمد قايد صالح سلمته تركيا إلى الجزائر مؤخرا. وتتوقع الأوساط السياسية في الجزائر أن تكشف إثارة قضية الضباط العسكري الذي هرب في السابق إلى تركيا عن الكثير من الملفات والحقائق على اعتبار أنه كان يشغل منصب السكرتير الشخصي للجنرال الراحل قايد صالح.

## ضباط في الجيش الجزائري كانوا يعتبرون قرميط بونوية المفتاح الرئيسي للمرور إلى الجنرال الراحل قايد صالح

ويدات المحكمة العسكرية في النظر في قضية ضابط الصف قرميط بونوية، حيث شرع المحققون في الاستماع إلى إجاباته على أسئلة تحمل في ثناياها تهمة خطيرة تتعلق بتسريب أسرار عسكرية إلى جهات خارجية، بالإضافة إلى التعاون مع ضباط فارين في الخارج وأطراف أخرى من أجل تحقيق مصالح ضيقة تهدد استقرار وتماسك المؤسسة العسكرية والدولة الجزائرية عموما. وكانت السلطات الجزائرية قد استلمت الضباط بونوية من تركيا بعد اتصال هاتفى من الرئيس عبدالمجيد

## هزيمة جديدة لبوليساريو مع نفي إسبانيا مسؤوليتها في الصحراء المغربية

## محمد مامونى العلوي

وكانت إسبانيا قد ألغت في وقت سابق الاعتراف بجوازات السفر الدبلوماسية، التي كانت تمنح لممثلي البوليساريو، ما يعني نفي صفة الرسمية لأعضاء الجبهة الانفصالية الذين يدخلون البلاد. وفي يونيو الماضي، أقرت المحكمة العليا الإسبانية أنه لا يجب أن يكون علم البوليساريو سواء بشكل مؤقت أو بشكل دائم إلى جانب علم إسبانيا والأعلام الأخرى القانونية والرسمية فوق المباني والأماكن العامة.

## إسبانيا تدعم الحل المسنود أمميا للنزاع المفتعل حول الصحراء مع اتجاهها نحو دعم السيادة المغربية على إقليم

ويعتبر تحديد الحكومة الإسبانية لوضعها القانوني والتاريخي بالصحراء امتدادا لخطوات عملية قامت بها سابقا منها إغلاق «دار إسبانيا» بالعيون، كبرى مدن الصحراء المغربية، في فبراير الماضي. ونقلت الحكومة آنذاك إلى القنصلية العامة لإسبانيا في الرباط صلاحيات المؤسسة فيما يتعلق بالإجراءات وتسليم الوثائق الإدارية. وكانت وزيرة الخارجية الإسبانية أرانتشا غونزاليس لايا قد أكدت في فبراير الماضي، «لا تعترف إسبانيا بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية».

الرباط - تعززت المواقف والقرارات التي تنزع الغطاء السياسي والدبلوماسي لجبهة البوليساريو داخل إسبانيا وتقيد حركة المدافعين عن أطروحتها برفض الحكومة الإسبانية مزاعم الجبهة الانفصالية التي تحملها المسؤولية التاريخية عن نزاع الصحراء المغربية إلى جانب تأكيد مدريد أنها بعيدة عن كل مسؤولية دولية فيما يتعلق بإدارة إقليم الصحراء منذ العام 1976.

وأكدت الحكومة الإسبانية، ردا على سؤال للسيناتور جوركا إجابارييتا من حزب استقلال الباسك «إي إتش بيلدو»، أنها لا تتحمل أي مسؤولية تجاه إقليم الصحراء منذ الرسالة التي بعثها الممثل الدائم لإسبانيا لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 26 فبراير 1976. ويرى مراقبون أن التأكيد الإسباني الأخير دليل جديد على أن إسبانيا لا تعترف بالكيان الوهمي، ويؤكد على موقفها السياسي والقانوني من النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية وهو دعم الحل السياسي الذي تسانده الأمم المتحدة مع اتجاهها على كافة المستويات نحو دعم السيادة المغربية سياسيا وإداريا على إقليم الصحراء باعتبارها إقليما مغربيا.

وجاء الرد الحكومي الإسباني في سياق وضع حد لمحاولات جبهة البوليساريو للزج بإسبانيا في قضية الصحراء، على أساس استعمارها السابق للمنطقة. ويعتبر مراقبون أن رسالة مدريد للجبهة الانفصالية ومن يدعمها واضحة حيث تؤكد على ضرورة العودة إلى المغرب وتسوية الملف تحت مقترح الحكم الذاتي الذي يبدو حلا مقبولا دوليا وذا مصداقية.

## غموض الترجمات يكتنف مشاورات تشكيل الحكومة التونسية

## الجمعي قاسمي

تونس - اختار رئيس الحكومة التونسية المكلف هشام المشيشي بدء مشاوراته السياسية لتشكيل فريقه الحكومي الجديد ببقاء جمعه مع مسؤولي أربع كتل نيابية بدل الاجتماع برؤساء الأحزاب، في خطوة تحمل بين ثناياها أكثر من دلالة سياسية تؤثر إلى طبيعة الحكومة التي يعزّم تشكيلها. ورغم الغموض في الترجمات التي يكتنفها ماهية الحكومة التي يريدتها المشيشي، بمعنى هل ستكون حكومة كفاءات وطنية أو حكومة إنقاذ أو حكومة سياسية أو حكومة محاصصة حزبية، فإن المؤشرات الأولية تدفع نحو اعتماد الصفة الأولى، أي حكومة كفاءات وطنية صغيرة العدد وقادرة على معالجة الملفات الكبيرة المطروحة في المشهد السياسي.

وقال مصدر برلماني شارك في الجولة الأولى من هذه المشاورات، لـ«العرب»، إن الانطباع الأولي بعد الاجتماع مع المشيشي يعزز فكرة الذهاب إلى تشكيل حكومة كفاءات وطنية مدعومة من بعض الأحزاب السياسية التي لها كتل برلمانية وأزمة قادرة على تأمين 109 صوتا ضرورية لنيل ثقة البرلمان.

واعتبر أنه لمس هذا الرغبة لدى المشيشي عندما أكد خلال الاجتماع على أنه سيسعى إلى تشكيل حكومة «إنجاز وتنفيذ» قادرة على إعطاء جرعة أوكسجين للمشهد السياسي وبارقة أمل للمواطن الذي «بالأسف فقد ثقته في جمل الغاعلين السياسيين وفي الأحزاب التي انتخبها في أكتوبر 2019». ولم يوضح ما إذا كان المشيشي سيعمل على إرضاء بعض الأحزاب من زاوية احترام نتائج انتخابات أكتوبر 2019، واكتفى بالإشارة إلى أن المشهد مُتحرك ومفتوح على كل الاحتمالات بالنظر إلى موازين القوى الحالية سواء

مصلحته ومصصلحة البلاد ألا تكون حركة النهضة في الحكومة القادمة». واعتبر، في تصريحات لإذاعة محلية، أن «حكومة من دون النهضة مهمة» لافتنا في نفس الوقت إلى أنه نصح المشيشي بعدم تشكيل حكومة كفاءات ليس لها صلة بالأحزاب.

وأفاد بأن المشيشي أكد خلال اللقاء الذي تم ضمن إطار الجولة الأولى من المشاورات على أمرين: أولهما تشكيل حكومة إنجاز، والثاني بعث رسالة للشعب أن الحكومة القادمة ليست كسابقاتها.

ولم يكشف المشيشي عن الأليات التي سيعتمدها كي تكون حكومته المرتقبة مختلفة عن سابقاتها، وذلك في الوقت الذي ذهب فيه رئيس كتلة حركة

والمشيشي، الإثنين، مع مسؤولي أربع كتل نيابية هي: كتلة حركة النهضة (54 نائبا برلمانيا)، وكتلة الديمقراطية التي تجمع نواب حزب التيار الديمقراطي وحركة الشعب (38 نائبا)، وكتلة قلب تونس (27 نائبا) وكتلة ائتلاف الكرامة (19 نائبا).

وقبل ذلك، كان المشيشي قد التقى خلال الأسبوع الماضي مسؤولي المنظمات الوطنية الكبرى من بينها: الاتحاد العام التونسي للشغل ومنظمة أرباب العمل، واتحاد الفلاحين ومنظمة المرأة ونقابة الصحفيين، إلى جانب بعض الشخصيات الاقتصادية والمالية المعروفة منها محافظ البنك المركزي مروان العباسي.

وأعلن زهير المغزاوي، الأمين العام لحركة الشعب ونائب البرلمان عن الكتلة الديمقراطية، أنه أكد لرئيس الحكومة المكلف خلال اجتماعه به أنه «من



زهير المغزاوي من مصلحة المشيشي ومصصلحة البلاد ألا تكون النهضة في الحكومة القادمة»



هل ينجح المشيشي في اختبار الحكومة